

آليات الرقابة الشرعية في شركات التأمين التكافلي

أ/ طاهر علي محمد الشاوش - كلية الدراسات الإسلامية - جامعة مصراتة

مقدمة

يعتبر انضباط المعاملات المالية وفق أحكام الشريعة الإسلامية من أهم وأكبر التحديات التي تواجه المؤسسات المالية التي تسعى إلى تقديم منتجات مالية تتفق مع أحكام الشرع الإسلامي من جهة، وتبقى في مصاف المنافسة مع المؤسسات التقليدية بتحقيق الربح على المدى البعيد من جهة أخرى. وهذا الانضباط يتطلب وجود هيئات للرقابة الشرعية، تنظم وترسم لتلك المؤسسات المالية خطط سيرها، وتشرف على أدائها وتنظر فيما يعرض لهذه المؤسسات من عقود وصيغ تمويل؛ للتأكد من توافقها وأحكام الشريعة الإسلامية أو العمل على إعادة صياغتها وبنائها وفق أحكام الشريعة الإسلامية. وتعتبر الرقابة الشرعية في مؤسسات التأمين التكافلي هي صمام الأمن لتحقيق السلامة الشرعية لتعاملات شركات التأمين؛ لذلك كان لا بد من تحديد أهم الآليات التي تستخدم لضبط عمل شركات التأمين التكافلي وتحقيق السلامة الشرعية في منتجاتها وتوافق وثائقها مع الشريعة الإسلامية. وتبرز أهمية البحث من خلال ضرورة الاهتمام بمبئيات الرقابة الشرعية لدورها البارز في تعزيز ملاءة المؤسسات المالية الإسلامية، ومنها شركات التأمين التكافلي، وذلك بالرقابة المباشرة للتحقق من قدرة هذه الشركات على الوفاء بالتزاماتها تجاه المشتركين. ومن خلال هذه الورقة سنوضح أهم الآليات التي تسيّر عليها هيئة الرقابة الشرعية في شركات التأمين التكافلي من أجل ضبط جميع الأعمال المتعلقة بالتأمين التكافلي وفق أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية، وذلك من خلال المحاور التالية:

المحور الثاني: الرقابة الشرعية وما يتعلق بها.

المحور الثاني: اختصاصات الرقابة الشرعية وأهم العقبات التي تواجهها.

المحور الثالث: آليات الرقابة الشرعية على التأمين التكافلي.

المحور الأول: الرقابة الشرعية مفهومها وأهميتها.

أولاً: مفهوم الرقابة الشرعية:

الرقابة لغة: استعملت مادة (رقب) في اللغة من معاني كثيرة إلا أن مردها إلى أصل واحد هو: الانتصاب لمراعاة شيء⁽¹⁾.

ومن أهم إطلاقاتها اللغوية:

- الانتظار والترصد: ومنه قوله تعالى: ﴿وَمَنْ تَرَقَّبْ قَوْلِي﴾⁽²⁾.

- الحفظ والرعاية ومنه قوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا﴾⁽³⁾.

- الحراسة والملاحظة ومنه رقيب القوم حارسهم.

- الإشراف والعلو، ومنه ارتقب المكان أشرف وعلا⁽⁴⁾.

والرقابة اصطلاحاً: هي أحد عناصر أو وظائف الإدارة التي هي: "التخطيط والتنظيم والتوجيه والتنسيق والرقابة"⁽⁵⁾.

فالرقابة في علم الإدارة تهدف إلى مساعدة الإدارة في التأكد من إنجاز الأهداف المعتمدة والحاجة إليها قائمة مادام احتمال الخطأ في التنفيذ قائماً⁽⁶⁾.

والشرعية نسبة إلى الشريعة كما تقدم، والشريعة في الاصطلاح الشرعي: ما شرع الله لعباده من الدين أي الأحكام المختلفة، والشريعة الإسلامية هي: الأحكام التي شرعها الله لعباده سواء أكان تشريع هذه الأحكام بالقرآن أم بسنة النبي محمد - صلى الله عليه وسلم - من قول أو فعل أو تقرير⁽⁷⁾ هذا مفهوم الرقابة الشرعية عند اللغويين وفي الاصطلاح الشرعي.

أما مفهوم الرقابة في مصطلح المصارف الإسلامية فقد عرّفت بعدة تعريفات يدور مفهوم الرقابة فيها على معنى متابعة أنشطة المصارف وفحص وتحليل كافة أعمالها وتصحيح ما تقع فيه هذه المصارف من مخالفات شرعية، ومن هذه التعريفات:

" الرقابة الشرعية: هي عبارة عن فحص مدى التزام المؤسسة بالشرعية في جميع أنشطتها ويشمل الفحص العقود والاتفاقيات والسياسات والمنتجات والمعاملات وعقود التامين والنظم الأساسية والتقارير وخاصة تقارير المراجعة الداخلية وتقارير عمليات التفتيش التي يقوم بها البنك".

¹ - معجم مقاييس اللغة مادة(رقب) 427/2 .

² - طه:94.

³ - النساء:1.

⁴ - لسان العرب، مادة(رقب) 42/1.

⁵ - استراتيجية التدقيق الشرعي الخارجي، المفاهيم وآليات العمل، المؤتمر الرابع للهيئات الشرعية للمؤسسات المالية الإسلامية البحرين 2004/6.

⁶ - م . ن .

⁷ - المدخل لدراسة الشريعة الإسلامية: 34.

واستعملت الرقابة باعتبارها "أحد أجهزة المصرف الإسلامي التي تحميه من مخالفة أحكام الشرع الإسلامي من خلال ممارساته لأعماله وتقدم له الحلول الشرعية بما يضمن عليها الصيغة الشرعية"⁽⁸⁾.

كما استعملت الرقابة كأداة "توجيه لنشاطات المصارف والمؤسسات والشركات ومراقبتها والإشراف عليها للتأكد من التزامها بأحكام وقواعد الشريعة الإسلامية"⁽⁹⁾.

ثانياً: أهمية الرقابة الشرعية:

لا شك أن اهتمام المؤسسات المالية الإسلامية بهيئات الرقابة الشرعية ولجانها دليل على أهمية الرقابة الشرعية في ضبط أعمال المؤسسات المالية؛ بل تعتبرها . تلك المؤسسات . هي أساس الإدارات التي يُعتمد عليها في تنظيم الأعمال ولا يتم العمل الإداري بدون الرقابة الشرعية ولا يستكمل العمل غيرها، وذلك لأن للرقابة الشرعية أهمية كبرى في تطوير أنظمة العمل في المؤسسات المالية ويمكن تقرير أهمية الرقابة الشرعية فيما يلي:

1. وجود الرقابة الشرعية في المؤسسات المالية يضمن عليها الصيغة الشرعية وذلك للآتي:
 - أ . أن غاية شركات التأمين التجارية الربح من خلال التعاقد مع المؤمن عليهم، وهذا يؤخذ في الحسبان عند صياغة العقد وتحديد مقدار قسط البوليصه وهذا يقود إلى الإذعان .
 - ب . أن عقد التأمين من عقود المبادلات المالية ، مبادلة نقود حالة بنقود مؤجلة ويتضمن الربا .
 - ج . يتضمن عقد التأمين الضرر الفاحش والغرر الكبير وهما ممنوعان شرعاً .
 - د . أن أغلب الشروط الواردة في وثيقة التأمين تتوافر فيها صفة الإذعان والاستغلال وهذا من قبيل الاحتكار الممنوع شرعاً ، بل يجب أن تتم على أساس التراضي التام بين الطرفين .
2. يعطي وجود الرقابة الشرعية ارتياًحاً لدى جمهور المتعاملين مع المؤسسات المالية.
3. يعمل جهاز هيئة الرقابة الشرعية على الرد على أسئلة واستيضاحات المساهمين والمتعاملين مع المؤسسة المالية والعاملين بها.
4. يعمل جهاز الرقابة الشرعية على تدريب العاملين وتعليمهم بالقدر الذي يحقق الكفاءة الشرعية في أداء العمل وتنفيذ صيغ العقود على الوجه المطلوب.

⁸ - الرقابة الشرعية وأثرها في المصارف الإسلامية، المؤتمر العالمي الثالث للاقتصاد الإسلامي (جامعة أم القرى) 1425هـ، الرقابة الشرعية على أعمال المصارف الإسلامية: 45.

⁹ - دور هيئة الرقابة الشرعية في المصارف الإسلامية في قطاع غزة، مجلة الجامعة الإسلامية، مج 2، 2003/11: 7.

المحور الثاني:

اختصاصات الرقابة الشرعية وأهم العقوبات التي تواجهها.

تكمن أهمية الحديث عن اختصاصات الرقابة الشرعية وأهم العقوبات التي تواجهها في شركات التأمين قبل الحديث عن آليات الرقابة؛ لأنه من خلال عرض الاختصاصات والعقوبات يمكن تنفيذ الآليات حتى لا يحصل تداعيل في الاختصاصات، ومن خلال عرض العقوبات يمكن تحديد الإشكاليات فتكون الآليات في إطار المعالجة لهذه العقوبات.

أولاً: اختصاصات الرقابة الشرعية في شركات التأمين التكافلي:

1. مراقبة توافق أعمال المؤسسة لأحكام الشريعة ومدى تطبيقها لقرارات وفتاوى هيئة الرقابة فهي الجهاز المسؤول عن مطابقة المؤسسة لأحكام الشريعة ومراجعة وتقييم أعمال المؤسسة من الناحية الشرعية وتصحيح تعاملاتها.
2. مشاركة أجهزة المؤسسة الأخرى في إعداد صيغ ونماذج وعقود واتفاقيات المؤسسة وتعديلها بغرض بناءها وفقاً لأحكام الشريعة والتأكد من خلوها من المحاذير.
3. إبداء الرأي والمشورة الشرعية لإدارات المؤسسة والعاملين فيها والمتعاملين معها.
4. إعداد التقارير الرقابية -الدورية أو كلما لزم الأمر- وبيان مدى تحقق الالتزام بالأحكام الشرعية داخل المؤسسة.
5. تقديم الحلول والبدائل الشرعية عن المعاملات المخالفة للشريعة الإسلامية.
6. توعية وإرشاد العاملين والمتعاملين مع المؤسسة للضوابط الشرعية للمعاملات التي ينفذونها.

ثانياً: العقوبات التي تواجه الرقابة الشرعية في شركات التأمين التكافلي :

أهم العقوبات التي تواجه هيئة الرقابة الشرعية ما يلي :

1. التطور السريع والكبير في المعاملات الاقتصادية وصعوبة متابعتها بالفتوى وبيان الحكم الشرعي.
2. عدم الاستجابة السريعة لقرارات الهيئة من قبل إدارة الشركات، وهذا الأمر سيؤدي إلى استمرار وجود المخالفات الشرعية والاعتقاد عليها من قبل الموظفين، وسيقودنا في نهاية الأمر إلى رقابة شرعية صورية لا معنى لها.
3. الضغوط التي قد تمارسها إدارة الشركة على الهيئة لإباحة بعض التصرفات، وقد تعتمد الإدارة على عدم إلمام الهيئة الكامل بدقائق المعاملات المطروحة، فتقوم مثلاً بصياغة السؤال وتكييفه تكييفاً معيناً، أو حذف أجزاء منه، أو قد تكون صياغة السؤال مخالفة للواقع العملي ثم تقدمه للهيئة لتقوم الهيئة بإباحة التصرف بناء على ما قدم لها.
4. ضيق اختصاصات الهيئة، فيقتصر دورها في أغلب الأحيان على صورة سؤال وجواب، ثم لا تقوم بتقوم الأخطاء وتقديم البديل الشرعي، وتصبح بذلك واجهة شرعية تكمل بقية الواجهات، لإضافة الصبغة الشرعية على الشركة.

5. ضعف التعليم والوعي الشرعي للعاملين في المؤسسة مما يؤثر سلبا على نهوض المؤسسة الإسلامية ودفع عجلتها وقدرتها على المنافسة.
6. ضعف الاقتناع لدى بعض العاملين والمتعاملين مع شركة التأمين التكافلي بفكرة التأمين الإسلامي.
7. قلة الكوادر والخبرات المدربة و ضعف التدريب والتطوير على العمل الرقابي مما يسبب تباطؤ في العمل وقصورا في الإنتاج.
8. الاكتفاء بالمراقبة النهائية أو مراقبة شكل العقود والنماذج دون شمول الرقابة لجميع المراحل قبل وبعد وأثناء التطبيق.
9. انخفاض معدلات الثقة من قبل الزبائن بتوافق بعض شركات التأمين التكافلي مع أحكام الشريعة وذلك بسبب وقوع وتكرر وقوع مخالفات شرعية من غير تصحيح لها من قبل الأجهزة الرقابية؛ وبسبب وقوع بعض المؤسسات في عملية تحوطها شبهاً الصورية والحيل المذمومة مما يحدو بالزبائن لفقد الثقة بهيئات الرقابة الشرعية بالشركات.

المحور الثالث:

آليات الرقابة الشرعية على شركات التأمين التكافلي:

آلية عمل الرقابة تكون على ثلاثة مستويات هي:

1. الرقابة السابقة: وتتمثل في دراسة وبحث العقود واللوائح والنظم وما في حكم ذلك قبل التنفيذ لإبداء الرأي الشرعي فيها وبيان مدى موافقتها لأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية .
2. الرقابة المتزامنة: وتتمثل في مراجعة الأعمال والمعاملات التي تتم أولاً بأول للتأكد من الالتزام بأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية وبالفتاوى والتفسيرات الشرعية، وكذلك الرد على التساؤلات وتوضيح النواحي التطبيقية للفتاوى، وتهدف الرقابة المتزامنة إلى ملاحقة المخالفة في زمن حدوثها ومنعها قبل أن تستفحل ولذلك يطلق عليها الرقابة المتزامنة أو المرافقة .
3. الرقابة اللاحقة: وتتمثل في الرقابة على العمليات التي قامت بها الصناديق بعد إتمامها واستكمالها للتأكد من أنها تمت وفقاً لأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية.

ويستلزم من ذلك الآتي:

1. النظر في اللوائح والنظم الداخلية للصندوق، والاطمئنان من خلوها من أي مخالفات شرعية .
 2. متابعة قرارات وتعليمات مجلس إدارة الشركة والاطمئنان من أنها خالية من أي مخالفات شرعية .
 3. متابعة عقود التأمين التكافلي أو ما يسمى عرفاً بوثيقة التأمين التكافلي، والاطمئنان من خلوها مما يشوب العقد والوثيقة من منظور الفقه الإسلامي، والتأكد على أنه عقد تبرع بعوض وليس عقد إذعان.
 4. النظر في التعويضات والميزات التي تصرف للمساهمين عند حدوث الضرر أو نزول الكارثة أو عند وصول سن التقاعد وأنها لا تتضمن ظلماً أو غرراً أو جهالة أو تدليساً.
 5. اقتراح صيغ ومجالات استثمار فائض أموال الصندوق، والاطمئنان من أنها مشروعة وتقع في مجال الطيبات وتتفق مع سلم الأولويات الإسلامية، وأنها خالية من الربا والاستغلال.
 6. النظر في نفقات (مصروفات) الصندوق، والاطمئنان من أنها لا تتضمن أي إسراف أو تبذير وما في حكم ذلك .
 7. النظر ومتابعة القوائم المالية للاطمئنان من أن توزيع الفائض يتم وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية .
 8. متابعة المعاملات المستحدثة للاطمئنان من أنه يوجد بصدها أحكام أو فتاوى شرعية .
- ومن أهم آليات عمل هيئة الرقابة هو اعتبار فقه الموازنات وفقه المقاصد عند إصدار الفتوى وتصحيح العقود المخالفة.

ويقصد بفقه الموازنات: "مجموعة الأسس والمعايير التي تضبط عملية الموازنة بين المصالح المتعارضة أو المفسدة المتعارضة مع المصالح ليبين أي المصلحتين أرجح فتتقدم على غيرها، وأي المفسدتين أعظم خطراً فيقدم درؤها، كما يعرف به الغلبة لأي من المصلحة أو المفسدة عند تعارضهما ليحكم بناءً على تلك الغلبة بصلاح ذلك الأمر أو فساده".

ويقصد بمقاصد الشريعة: "الغايات التي وضعتها الشريعة لأجل تحقيق مصلحة العباد".

وتتضح العلاقة بين فقه الموازنات ومقاصد الشرعية وبين عمل هيئة الرقابة الشرعية في شركات التأمين التكافلي من خلال طبيعة العمل الأساسي لهيئة الرقابة الشرعية والمتمثل باستحداث التشريعات التي تنظم عمل الشركات فتضفي الشرعية على عمل تلك الشركات بما يحقق المصالح ويحافظ على مقصد الشارع في حفظ المال وتنميته. لذلك كان على هيئة الرقابة الشرعية إدراك فقه الموازنات ومقاصد الشرعية في المعاملات المالية وجعلها الأساس الذي يبنون عليه منظومتهم الفقهية ليخترجوا عليها أحكام ما يستجد لهم من معاملات مالية ويوفروا المخارج الشرعية التي من شأنها حفظ المال.

فعلى هيئة الرقابة الشرعية أن تتخذ من فقه الموازنات ومقاصد الشريعة أساساً تبني أحكامها عليه بما يحقق رفع الحرج ويمنع من أكل أموال الناس بالباطل؛ فالمقاصد إذا غابت عن الرقابة الشرعية آل الأمر إلى الضيق والحرج اللذين جاءا على خلاف مقصود الشارع وفقد الموازنات يؤدي إلى ضياع الحقوق.

الخاتمة والتوصيات.

أولاً: الخاتمة.

1. من خلال ما سبق يتضح لنا أنه يجب على هيئات الرقابة الشرعية بشركات التأمين التكافلي اتخاذ كافة الآليات والتدابير التي من شأنها إضفاء سلامة شرعية على معاملات الشركات.
 2. ضرورة توظيف فقه الموازنات ومقاصد الشريعة في أعمال هيئات الرقابة الشرعية ومراقبتها لكل معاملات الشركة سواء كانت في صالح الشركة أم صالح الصندوق.
- ثانياً: التوصيات.

1. ضرورة التواصل والتكامل بين هيئات الرقابة الشرعية العاملة بشركات التأمين التكافلي وتوحيد لوائحها ومعاييرها.
2. ضرورة وضع آلية للتواصل مع الخبرات الخارجية من هيئات الرقابة الشرعية والاستفادة من تجارب الدول في هذا المجال.

المصادر والمراجع

- 1- القرآن الكريم، رواية حفص.
- 2- استراتيجية التدقيق الشرعي الخارجي، المفاهيم وآليات العمل، المؤتمر الرابع للهيئات الشرعية للمؤسسات المالية الإسلامية البحرين 6/2004.
- 3- دور هيئة الرقابة الشرعية في المصارف الإسلامية في قطاع غزة، مجلة الجامعة الإسلامية، مجلد 2/2003.
- 4- الرقابة الشرعية وأثرها في المصارف الإسلامية، المؤتمر العالمي الثالث للاقتصاد الإسلامي، (جامعة أم القرى) 1425هـ، الرقابة الشرعية على أعمال المصارف الإسلامية: 45.
- 5- لسان العرب، ابن منظور، المحقق: عبد الله علي الكبير، محمد أحمد حسب الله، هاشم محمد الشاذلي، دار المعارف، القاهرة.
- 6- المدخل لدراسة الشريعة الإسلامية، الدكتور عبد الكريم زيدان، مؤسسة الرسالة.
- 7- معجم مقاييس اللغة، أبو الحسين أحمد بن فارس بن زكريا، المحقق: عبد السلام محمد هارون، دار الفكر، 1399هـ / 1979م.